الأمم المتحدة

A/70/180

الجمعية العامة

Distr.: General
23 July 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
البند ٢٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٥١/٦٩ ويهدف إلى دعم الجمعية في رصد تنفيذ التوجيهات الواردة في ذلك القرار. وهو يركز على مدى إدماج عمليات حكومية دولية مختارة في الأمم المتحدة للمنظورات الجنسانية في عملها. ويقدم تقييماً كمياً ونوعياً للتقدم المحرز والثغرات المتبقية، مقارنة بالسنوات السابقة. وهو يبين أيضا التوسع الكبير في أعمال هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الداعمة للعمليات الحكومية الدولية المعيارية. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ الولايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

* A/70/150.

15-12472 (A) 120815 140815

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - دأبت الجمعية العامة، في قراراتها السنوية عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، والتي كان آخرها القرار ١٥١/٦٩، على أن تهيب بهيئات منظومة الأمم المتحدة زيادة الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع ما تنظر فيه من قضايا تندرج ضمن نطاق ولاياتها. وقد أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥١/٦٩.

ثانيا - إدماج منظور جنساني في عمل مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية

٢ - يستند هذا التقرير إلى تحليل لمضمون التقارير المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين والقرارات التي اتخذتها الجمعية في تلك الدورة، إضافة إلى تقارير الأمين العام المقدمة إلى دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية لعام ٢٠١٤[(١)]. وجرى أيضا تحليل القرارات التي اتخذها المجلس ولجانه الفنية في عام ٢٠١٤. والوثائق التي دُرست هي تلك التي كانت متاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، حتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وحيثما كانت الوثائق مقدمة إلى أكثر من هيئة حكومية دولية واحدة فإنها لم يُنظر فيها إلا مرة واحدة فقط. ونظرا لاستخدام المنهجية نفسها على مدى خمس سنوات حتى الآن، فإن تحليل الاتجاهات يعطي صورة حقيقية للتغير بمرور الوقت.

ألف - المنهجية

٣ - دُرست الوثائق المستعرضة من أجل هذا التقرير للاستدلال على إدماجها لمنظور جنساني وهو ما يتجلى باحتوائها على الكلمات الرئيسية: جنساني، جنس، امرأة، رجل، فتاة، فتى، أنثى، ذكر، جنسي، إنجابي، نفاسي (بما في ذلك صيغ جمعها). واعتبرت الوثائق التي تورد على الأقل مرة واحدة إحدى تلك الكلمات الرئيسية وثائق تتضمن منظوراً جنسانياً. أما النتائج الإيجابية الزائفة التي لم تذكر جنس الضحايا/الناجين أو مرتكبي الاعتداءات، مثل ''كارثة من صنع الإنسان'' أو ''استغلال جنسي''، فلم تؤخذ بعين الاعتبار.

(١) وفقاً للقرار ١/٦٨، عدّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اعتباراً من عام ٢٠١٤، برنامج عمله بحيث يعقد دورة تبدأ في تموز/يوليه وتنتهي في تموز/يوليه الذي يليه.

٤ - والكلمات المختارة هي تلك التي ترد في الغالب الأعم في التقارير والقرارات التي تعالج قضايا المساواة بين الجنسين. وإضافة إلى ذلك، حُللت الوثائق الناتجة عن الفرز الأول تحليلاً أعمق لتقييم مدى إدماج منظور جنساني فعلاً.

باء - النتائج الكمية

٥ - كان لدى الهيئات الحكومية الدولية العديد من الفرص لإدماج منظورات جنسانية في عملها. وقد نظر في ما مجموعه ٢٨٣ تقريرا من تقارير الأمين العام و ٣٢٨ قرارا من القرارات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية التي خضع عملها للاستعراض. ونظرت الجمعية العامة وحدها في ٢٣٨ تقريرا للأمين العام واتخذت ٢٨٠ قرارا في دورتها التاسعة والستين[٢]. وكما يبين الجدول ١، فإن عدد ما نُظر فيه من تقارير وما اتُّخذ من قرارات خلال السنوات الخمس الماضية قد شهد نوعا من التذبذب، غير أنه ظل إلى حد كبير ضمن النطاق نفسه.

٦ - وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤، باستعراض ١٢ تقريرا للأمين العام وباتخاذ ٣٠ قرارا[٣]. ويبين الجدول ١ حدوث انخفاض مطرد في عدد التقارير المقدمة منذ عام ٢٠١١ وأنه بينما تذبذب عدد القرارات المتخذة فإن عددها كان أقل بدرجة ملحوظة في عام ٢٠١٤ مما كان في السنوات السابقة.

٧ - ونظرت اللجان الفنية، ما عدا لجنة وضع المرأة التي تركز بشكل حصري على قضايا المساواة بين الجنسين، في ٣٣ تقريراً للأمين العام واتخذت ١٨ قراراً في دوراتها المعقودة في عام ٢٠١٤. ويبيّن الجدول ١ أنه بينما تذبذب عدد التقارير بوجه عام ضمن نطاق متسق (باستثناء حدوث زيادة كبيرة في عام ٢٠١١)، حدث انخفاض كبير في عدد القرارات التي اتخذتها اللجان الفنية، من ٣١ قراراً في عام ٢٠١٣ إلى ١٨ قراراً في عام ٢٠١٤.

---

(٢) حتى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

(٣) أثناء دورة عام ٢٠١٤، قدم الأمين العام ثمانية تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مقابل ١٥ تقريراً في عام ٢٠١٣. وحفاظاً على الاتساق مع السنوات السابقة، يشمل هذا التحليل أيضا مذكرتين من الأمين العام (E/2014/53 و E/2014/93)، ولمحة عامة (E/2014/50) وتقريراً واحداً (E/2014/70). وهذه الوثائق الاثنتا عشرة يُشار إليها باسم ”تقارير الأمين العام“.

الجدول ١

عدد التقارير والقرارات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

الهيئة	التقارير لعام ٢٠١٤	لعام ٢٠١٣	لعام ٢٠١٢	لعام ٢٠١١	لعام ٢٠١٠	القرارات لعام ٢٠١٤	لعام ٢٠١٣	لعام ٢٠١٢	لعام ٢٠١١	لعام ٢٠١٠
الجمعية العامة	٢٣٨	٢٤٩	٢١٤	٢٤٩	٢٤٤	٢٨٠	٢٧٥	٢٥٧	٢٥٩	٢٧٠
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٢	١٥	١٧	٢٤	٢٠	٣٠	٤٣	٣٧	٤٠	٣٨
اللجان الفنية	٣٣	٣٣	٤١	٥٣	٣٨	١٨	٣١	٣٠	٤٦	٣٨
المجموع	٢٨٣	٢٩٧	٢٧٢	٣٢٦	٣٠٢	٣٢٨	٣٤٩	٣٢٤	٣٤٥	٣٤٦

٨ - وقد ركّز عدد من قرارات الجمعية العامة بشكل حصري على قضايا المساواة بين الجنسين. فهناك ستة قرارات من هذا القبيل اعتمدت في إطار بنود أو بنود فرعية مخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي تحديدا القرارات بشأن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية (٢٣٦/٦٩)، وتكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة (١٤٧/٦٩)، والجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة (١٤٨/٦٩)، والاتجار بالنساء والفتيات (١٤٩/٦٩)، وتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (١٥٠/٦٩) والقرار السنوي الذي يدعو إلى تقديم هذا التقرير (١٥١/٦٩). وإضافة إلى ذلك، فإن القرارين بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة (٦١/٦٩) وبشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه (١٥٦/٦٩) قد ركزا حصرياً أيضا على المساءلة بين الجنسين ولكنهما اتخذا في إطار بندين آخرين من بنود جدول الأعمال.

٩ - وواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ قرارات سنوية بشأن تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (٢/٢٠١٤) وبشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (١/٢٠١٤).

١٠ - وبينما كان هناك اتجاه تصاعدي ثابت في إدماج منظور جنساني في قرارات الجمعية العامة، فإن النسبة المئوية لتلك القرارات انخفضت في الدورة التاسعة والستين وظل التقدم المحرز في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية غير متسق، وذلك على النحو المبين أدناه.

١ - الجمعية العامة

تقارير الأمين العام

١١ - تدعم تقارير الأمين العام المناقشات التي تفضي إلى اتخاذ قرارات من جانب الهيئات الحكومية الدولية. ومن بين تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، تضمنت نسبة قدرها ٥٧ في المائة منظورا جنسانيا (انظر الشكل الأول والجدول ٢). ومع أن هذا يمثل انخفاضا طفيفا، بأربع نقاط مئوية، مقارنة بالدورة الثامنة والستين، ما زالت قضايا المساواة بين الجنسين تُعالج ضمن طائفة من المجالات الموضوعية.

الشكل الأول

الاتجاهات في حصة وثائق الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

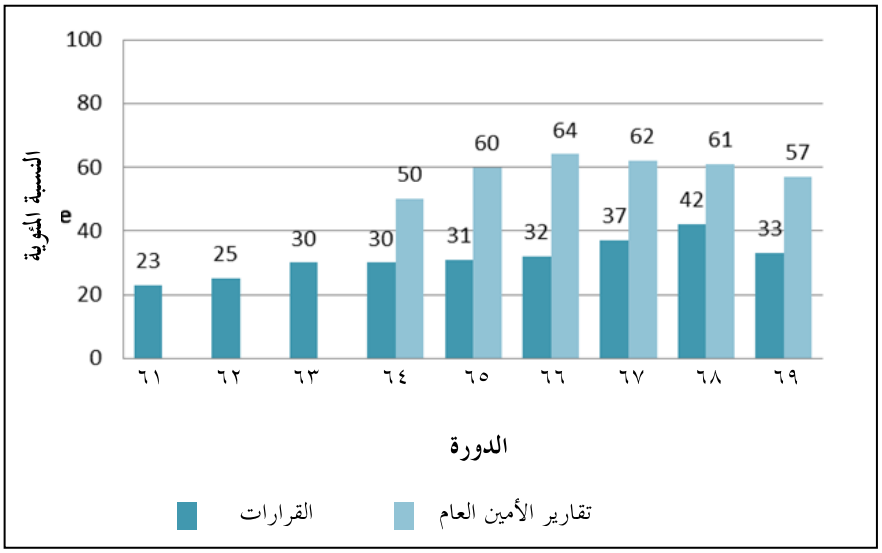

١٢ - وحدثت أكبر زيادة في النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظورا جنسانياً، وهي زيادة قدرها خمس نقاط مئوية، في التقارير المقدمة لِيُنظر فيها في الجلسات العامة، بينما حدثت زيادة طفيفة في عدد تلك التقارير المقدمة إلى اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي) واللجنة الثانية (المسائل الاقتصادية والمالية) واللجنة الخامسة (شؤون الإدارة والميزانية) (بلغت تلك الزيادة نقطة مئوية واحدة، ونقطة مئوية واحدة، وثلاث نقاط مئوية، على التوالي). وانخفضت نسبة التقارير المقدمة إلى اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية) واللجنة الرابعة (المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) واللجنة السادسة (القانونية) التي تتضمن منظوراً جنسانياً (بلغ ذلك الانخفاض ١٩ نقطة مئوية، و ٢٩ نقطة مئوية، و ١٠ نقاط مئوية، على التوالي).

الجدول ٢

عدد تقارير الأمين العام التي تتضمن منظوراً جنسانياً المقدمة إلى الجمعية العامة ونسبتها المئوية

الهيئة المحال التقرير إليها	مجموع التقارير	عدد التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا
الجلسات العامة	٣٧	٣٢	٨٦
اللجنة الأولى	٢٨	٨	٢٩
اللجنة الثانية	٣٢	٢٣	٧٢
اللجنة الثالثة	٣٥	٢٧	٧٧
اللجنة الرابعة	١٦	٥	٣١
اللجنة الخامسة	٨١	٣٧	٤٦
اللجنة السادسة	٩	٣	٣٣
المجموع	٢٣٨	١٣٥	٥٧

القرارات

١٣ - تضمن ما مجموعه ٣٣ في المائة من القرارات التي اتخذها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين منظورا جنسانيا. وهذا يشكل انخفاضاً بنسبة قدرها تسع نقاط مئوية مقارنة بالدورة السابقة، ويُعزى إلى انخفاض عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً التي اتخذها الجمعية في الجلسات العامة وفي اللجنتين الثانية والثالثة (انظر الجدول ٣ والشكل الثاني).

١٤ - وزادت نسبة القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً التي اتخذها اللجنتان الأولى والسادسة، بنسبة قدرها ١ في المائة لكل منهما، مقارنة بالدورة الثامنة والستين. وكما كان الحال في السنوات السابقة، ظل من الأرجح كثيراً أن تُدرج اللجنتان الثانية والثالثة، وتدرج الجمعية العامة في جلساتها العامة، منظوراً جنسانياً في قراراتها، مقارنة باللجان الرئيسية الأخرى. وبين القرارات المتخذة في جلسات عامة بدون إحالة إلى لجنة رئيسية، انخفضت النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً من ٥٥ إلى ٤٢ في المائة. وسجلت اللجنة الثانية أكبر انخفاض، وقدره ٢٢ نقطة مئوية، من ٦٦ إلى ٤٤ في المائة. وانخفض عدد قرارات اللجنة الثالثة التي تتضمن منظوراً جنسانياً بمقدار ٧ نقاط مئوية من ٦٨ إلى ٦١ في المائة. وتظل هذه اللجنة هي اللجنة الرئيسية ذات أعلى نسبة مئوية من تلك القرارات. وحدث انخفاض أيضا في كل من اللجنتين الرابعة والخامسة، قدره نقطتان مئويتان و ٧ نقاط مئوية، على التوالي، من ٢٧ إلى ٢٥، ومن ١٥ إلى ٨ في المائة، على التوالي (انظر الجدول ٣ والشكل الثاني).

الجدول ٣

عدد قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية

الهيئة مصدر القرار	مجموع القرارات	عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً
الجلسات العامة	٥٥	٢٣	٤٢
اللجنة الأولى	٥٧	٦	١١
اللجنة الثانية	٣٩	١٧	٤٤
اللجنة الثالثة	٦٢	٣٨	٦١
اللجنة الرابعة	٢٤	٦	٢٥
اللجنة الخامسة	٢٦	٢	٨
اللجنة السادسة	١٧	١	٦
المجموع	٢٨٠	٩٣	٣٣

الشكل الثاني

الاتجاهات في نسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، بحسب اللجان الرئيسية

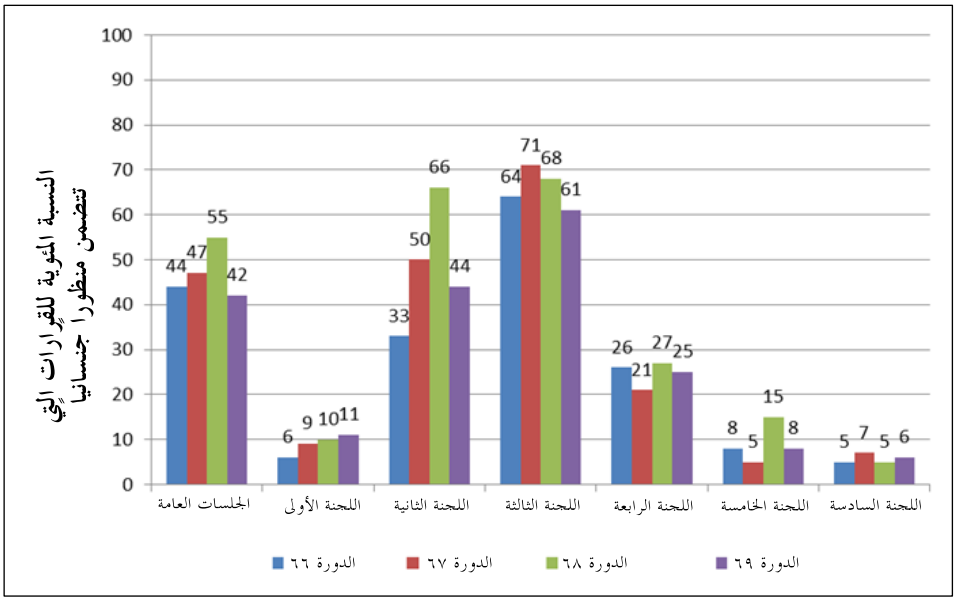

١٥ - ويؤكد النظر في مساهمة اللجان الرئيسية والجلسات العامة للجمعية العامة في مجموعة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً (انظر الشكل الثالث والجدول ٤) الاتجاهات السابقة. ومع أن اللجنة الثالثة اتخذت نسبة لا تزيد على ٢٢ في المائة من

مجموع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، فقد استأثرت بنسبة قدرها ٤١ في المائة من مجموع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً. واتخذت اللجنة الثانية ١٨ في المائة من القرارات التي تعكس منظوراً جنسانياً، بينما اتُّخذت نسبة قدرها ٢٥ في المائة من القرارات من هذا القبيل في إطار الجلسات العامة. وهذا يعني أن أي انخفاض في عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً التي تتخذ في هذه الهيئات الثلاث له أثر ملحوظ على النسبة المئوية الإجمالية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً. وسجلت اللجنة الأولى، التي اتخذت ٢٠ في المائة من جميع قرارات الجمعية العامة، نسبة لا تتجاوز ٦ في المائة من القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً. وأما اللجان الرابعة والخامسة والسادسة فاتخذت على التوالي ٦ و ٢ و ١ في المائة من القرارات من هذا القبيل، بينما ساهمت على التوالي بنسب قدرها ٩ و ٩ و ٦ في المائة من مجموع قرارات الجمعية العامة.

١٦ - وفي الدورة التاسعة والستين، انخفضت مساهمة اللجنتين الثانية والثالثة بالقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً إلى ٢٠ في المائة، مقارنة بنسبة قدرها ٢٧ في المائة في الدورة الثامنة والستين. فقد ساهمتا بعدد أكبر من القرارات التي لا تتضمن منظوراً جنسانياً في الدورة التاسعة والستين، بلغت نسبتها ١٦ في المائة، مقارنة بالدورة الثامنة والستين، التي بلغت فيها نسبة قراراتهما تلك ١٣ في المائة. وانخفضت حصة القرارات التي ساهمت بها اللجنتان الثانية والثالثة في مجموع عدد قرارات الجمعية العامة من ٤١ في المائة إلى ٣٦ في المائة من الدورة الثامنة والستين إلى الدورة التاسعة والستين. وبالنظر إلى أن اللجنتين الثانية والثالثة تسهمان معاً باستمرار بأكثر من نصف جميع القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً، فإن ارتفاع عدد القرارات من هاتين اللجنتين التي تتضمن منظوراً جنسانياً كان له أثر إجمالي أكبر نسبيا على النتائج فيما يتعلق بالجمعة العامة.

١٧ - فعلى سبيل المثال، انخفضت الاشارات إلى القضايا الجنسانية في قرارات اللجنتين الثانية والثالثة من قرارين يصدران كل سنتين وسبعة قرارات تصدر سنوياً، مما يشكل زهاء ٢٠ في المائة من القرارات التي لا تتضمن منظوراً جنسانياً التي يكون مصدرها هو اللجنتان. ومن هذه القرارات، كان قرار واحد يصدر كل سنتين وستة قرارات تصدر سنوياً هي قرارات موضوعية في الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين، على التوالي، ولكنها أصبحت قرارات إجرائية في الدورة التاسعة والستين. وإضافة إلى ذلك، كان ١٢ قراراً (٢٦ في المائة) من القرارات التي لا تتضمن منظوراً جنسانياً هي قرارات ''جديدة'' (أي لا يقابلها قرار في الدورات الأخيرة)، كان ٧ منها نصوصاً موضوعية.

١٨ - وبالنظر إلى إسهام تلك اللجان إسهاماً كبيرا في مجموعة القرارات ككل، سيتعين على الجمعية العامة في جلساتها العامة وعلى اللجنتين الثانية والثالثة استئناف الاتجاه التصاعدي الثابت في القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً. وسيلزم أيضا أن تبذل اللجنتان الرابعة والخامسة جهوداً أكبر، بينما ينبغي أن تواصل اللجنتان الأولى والسادسة تعزيز المكاسب التي حققتاها مؤخراً. فمن شأن هذا التقدم أن يسهم في جعل شواغل وخبرات المرأة وكذلك الرجل بُعداً أساسياً من أبعاد تصميم السياسات والبرامج في جميع المجالات ورصدها وتقييمها، بحيث تشمل فوائدها المرأة والرجل على السواء، فلا يدوم انعدام المساواة.

الشكل الثالث

مصدر جميع قرارات الجمعية العامة التي تعكس منظوراً جنسانياً

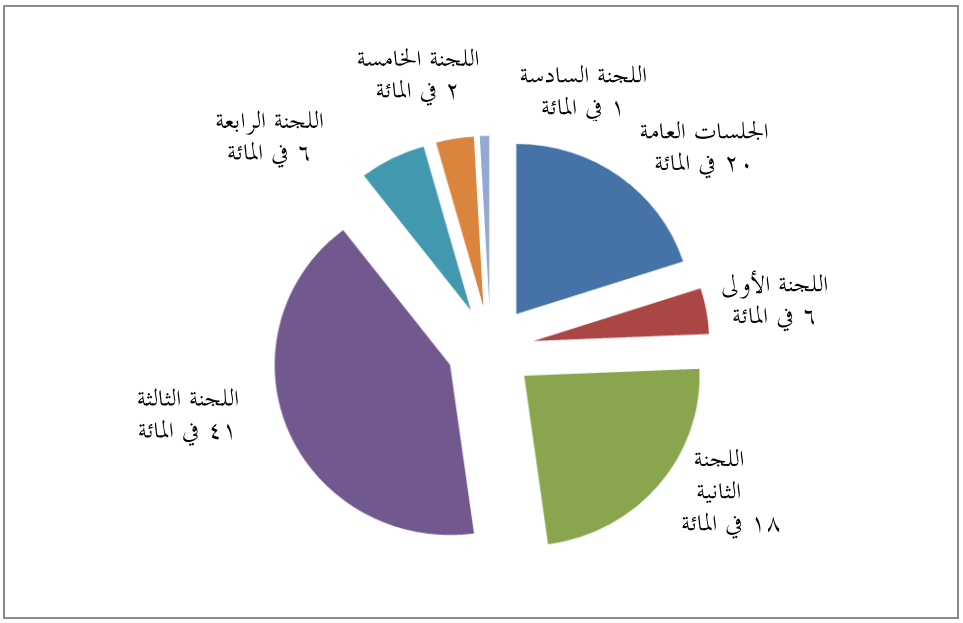

الجدول ٤

مصدر جميع قرارات الجمعية العامة والنسبة المئوية لجميع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

الهيئة مصدر القرار	النسبة المئوية لجميع قرارات الجمعية العامة	النسبة المئوية لجميع قرارات الجمعية التي تتضمن منظوراً جنسانياً
الجلسات العامة	٢٠	٢٥
اللجنة الأولى	٢٠	٦
اللجنة الثانية	١٤	١٨
اللجنة الثالثة	٢٢	٤١
اللجنة الرابعة	٩	٦
اللجنة الخامسة	٩	٢
اللجنة السادسة	٦	١

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

تقارير الأمين العام

١٩ - كما كان الحال بالنسبة للجمعية العامة، فإن احتمال أن تتضمن تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤ منظوراً جنسانياً كان أكبر من احتمال أن تتضمن القرارات هذا المنظور (انظر الشكل الرابع والجدول ٥). وقد تضمنت تسعة تقارير من أصل ١٢ تقريراً من تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس في عام ٢٠١٤ منظورا جنسانيا[٤]. وهذا الرقم يعكس انخفاضاً قدره ١٢ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٣.

(٤) تصدر غالبية الوثائق المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إما عن الهيئات الفرعية أو غيرها من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

الشكل الرابع

الاتجاهات في حصة وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظوراً جنسانياً

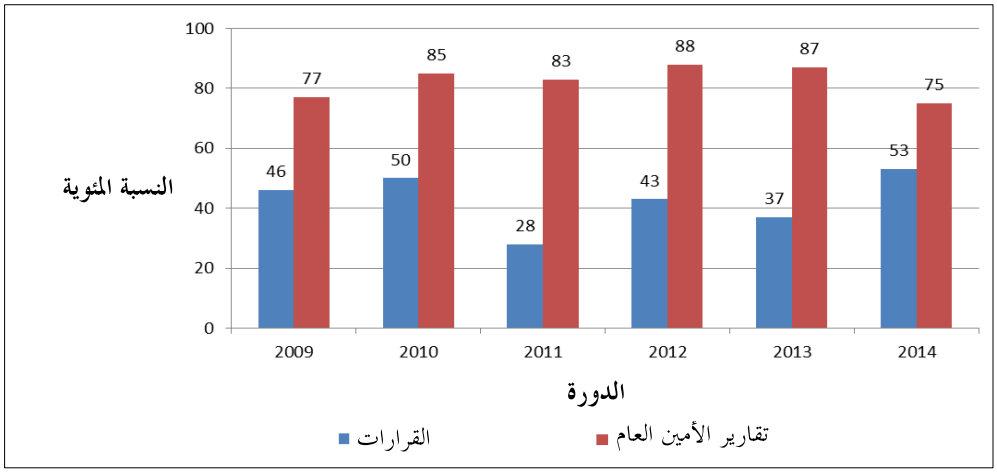

٢٠ - من التقارير التي قدمها الأمين العام إلى اللجان الفنية في عام ٢٠١٤ ومجموعها ٣٣ كان ٢١ تقريراً، أي ما نسبته ٦٤ في المائة، يتضمن منظوراً جنسانياً (انظر الشكل الخامس والجدول ٥)، مما يمثل انخفاضاً بمقدار ١١ نقطة مئوية عن عام ٢٠١٣ الذي كان فيه ٣٠ تقريراً من ٤٠ تقريراً (٧٥ في المائة) يتضمن هذا المنظور. وكانت التقارير المقدمة إلى اللجنة الإحصائية هي صاحبة أدنى نسبة مئوية (٢٧ في المائة)، تليها التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات (٥٠ في المائة). ومن الناحية الأخرى، فإن جميع التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة السكان والتنمية، ولجنة العلم والتكنولوجيا تناولت باستمرار القضايا الجنسانية.

الشكل الخامس

الاتجاهات في حصة وثائق اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً

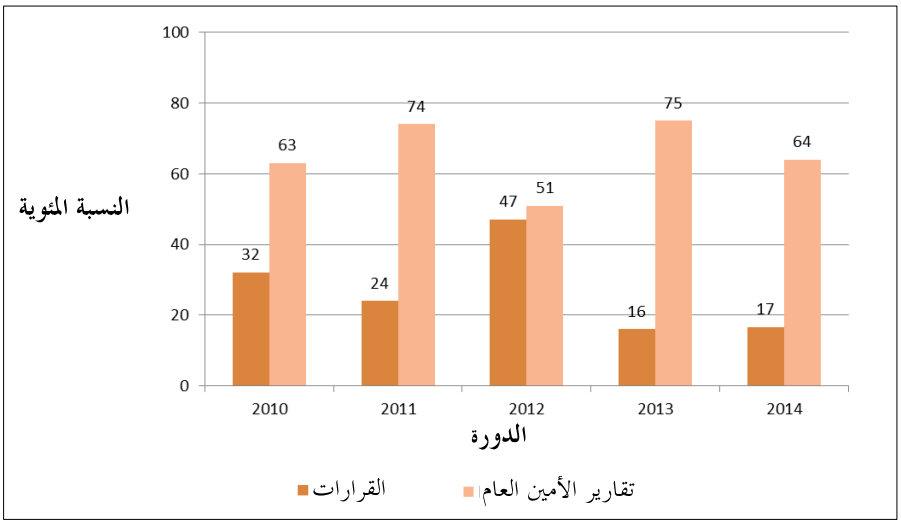

الجدول ٥

عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية في عام ٢٠١٤ التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية

الهيئة المقدم إليها التقرير	مجموع التقارير	عدد التقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن منظوراً جنسانياً
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٢	٩	٧٥
اللجان الفنية التابعة للمجلس[أ]	٣٣	٢١	٦٤
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	٨	٦	٧٥
لجنة المخدرات[ب]	٤	٢	٥٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢	٢	١٠٠
اللجنة الإحصائية	١١	٣	٢٧
لجنة السكان والتنمية	٣	٣	١٠٠
لجنة التنمية الاجتماعية	٥	٥	١٠٠
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات[ج]	–	–	–

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة، وذلك بسبب تركيز تلك اللجنة الحصري على مسائل قضايا المساواة بين الجنسين.

(ب) نظرت لجنة المخدرات في تقارير الأمانة العامة، التي شملها التحليل.

(ج) يجتمع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مرة كل سنتين. وهو لم يجتمع في سنة ٢٠١٤.

القرارات

٢١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠ قراراً أثناء دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤ (انظر الجدول ٦)[٥]. وانعكس منظور جنساني في ٥٣ في المائة من هذه القرارات (انظر الشكل الرابع والجدول ٦)، وهو ما يمثل زيادة قوية قدرها ١٦ نقطة مئوية مقارنة بدورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، حين تضمنت نسبة قدرها ٣٧ في المائة من القرارات منظوراً جنسانياً.

٢٢ - وسجلت اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (باستثناء لجنة وضع المرأة) زيادة طفيفة في الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٤، من ١٦ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٤ (انظر الشكل الخامس). وقد تحققت هذه الزيادة الإحصائية

(٥) مشاريع القرارات التي تصدر عن اللجان الفنية ليتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة من خلال المجلس إجراءً بشأنها تحتسب مرة واحدة، في إطار الهيئة التي تعتمدها رسمياً.

بسبب انخفاض عدد القرارات المتخذة من ٣١ في عام ٢٠١٣ إلى ١٨ في عام ٢٠١٤.

٢٣ - ويرد في الشكل السادس والجدول ٦ توزيع للقرارات بحسب اللجان الفنية. وكما كان الحال في السنوات السابقة، ما زالت النسبة المنخفضة لقرارات اللجان الفنية التي تضمنت منظوراً جنسانياً تُعزى إلى الانخفاض الشديد في نسبة القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا التي اتخذتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات. فقد تضمن قرار واحد من أصل ٤ قرارات اتخذتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية منظوراً جنسانياً، ولم يتضمن أي قرار من أصل ١٢[٦] قراراً اتخذتها لجنة المخدرات منظورا من ذلك القبيل. ونظرا لمساهمة هاتين اللجنتين الكبيرة جداً، مرة أخرى، في عدد القرارات التي تشكل مجموعة الوثائق التي أنتجتها اللجان الفنية (١٦ قراراً من مجموع ١٨ قراراً)، فإن عملهما يؤثر على النتائج العامة تأثيرا كبيرا. وفي الوقت نفسه، ظل عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً التي اتخذتها لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة السكان والتنمية كما هو. وباستثناء لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات، ظل اهتمام اللجان الفنية بالمنظورات الجنسانية قوياً جداً.

الشكل السادس

الاتجاهات في حصة قرارات بعض اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانيا

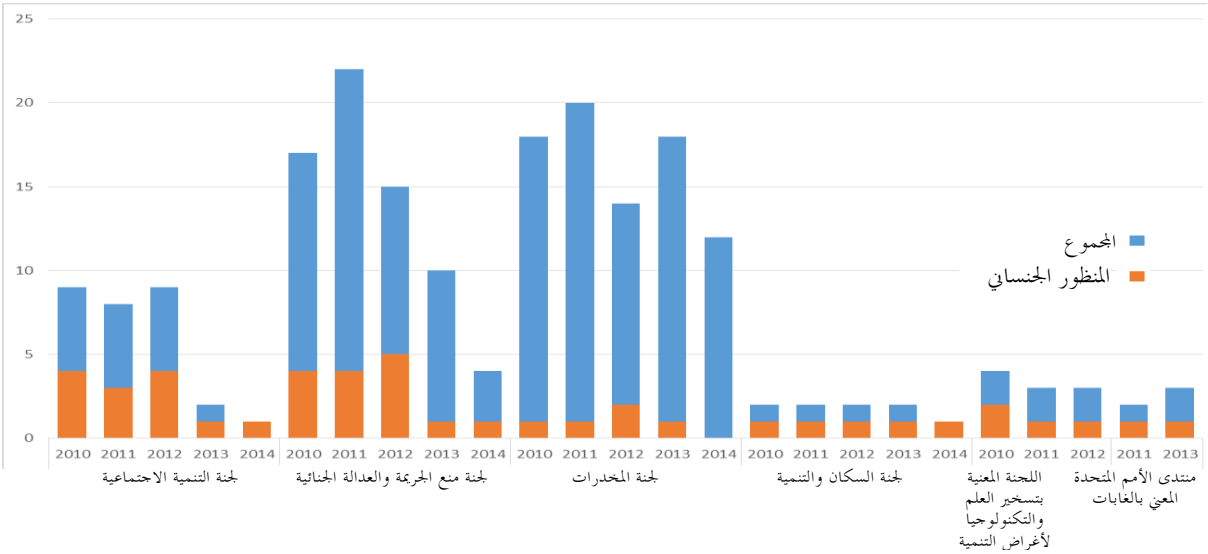

ملاحظة: يجتمع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مرة كل سنتين. ولم تتخذ اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أي قرارات في عام ٢٠١٣ أو عام ٢٠١٤.

(٦) اعتمدت اللجنة أيضا البيان الوزاري المشترك المنبثق من استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، الذي تضّمن منظوراً جنسانياً.

الجدول ٦

عدد قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً ونسبتها المئوية في عام ٢٠١٤

الهيئة مصدر القرار	مجموع القرارات	عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً	النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣٠	١٦	٥٣
اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[أ]	١٨	٣	١٧
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	٤	١	٢٥
لجنة المخدرات	١٢	صفر	صفر
لجنة السكان والتنمية	١	١	١٠٠
لجنة التنمية الاجتماعية	١	١	١٠٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	صفر	صفر	صفر
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات[ب]	–	–	–

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة. ولا تتخذ اللجنة الإحصائية في العادة إلا مقررات، ليست متناولة في هذا التحليل.

(ب) يجتمع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مرة كل سنتين. وهو لم ينعقد في عام ٢٠١٤.

٢٤ - وعلى غرار السنوات السابقة، لم يُدرج عمل لجنة وضع المرأة في تحليل المضمون الوارد في هذا الفرع من التقرير، تجنباً للتأثير على النتائج. وقد أكدت نتائج اللجنة أثناء عام ٢٠١٤ تأكيدا شديدا أن اللجنة هي الجهة الرائدة بلا منازع على الصعيد العالمي في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتشكل الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية (E/2014/27، الفصل الأول - ألف) النتيجة الحكومية الدولية الوحيدة التي تقيِّم حالة النساء والفتيات فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، وتحدد المعوقات، وتوفر توصيات على صعيد السياسات لتسريع وتيرة تحقيق الأهداف لصالح النساء والفتيات. وقد اضطلعت اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٥، استناداً إلى أعمال تحضيرية وطنية وإقليمية مستفيضة، باستعراض شامل وتقييم لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وربطت بين تنفيذهما الكامل والفعال والعاجل وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

جيم - التحليل المتعمق

٢٥ - يشكل مستوى الاهتمام الذي يولى لقضايا المساواة بين الجنسين وموقع الإشارات إلى هذه المسائل في التقارير والقرارات مؤشراً على القوة النوعية لما تتضمنه تلك التقارير والقرارات من منظور جنساني. ويبين التحليل المتعمق أن التقارير والقرارات كثيراً ما تتفاوت بقدرٍ كبيرٍ من حيث مستوى الاهتمام الذي توليه لقضايا المساواة بين الجنسين.

١ - موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية

٢٦ - يُحدِّد موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في الوثائق الحكومية الدولية أهميتها وقد يؤثر على احتمال اتخاذ إجراءات متابعة لها. ولقد وجهت تقارير الأمين العام المزيد من الاهتمام إلى قضايا المساواة بين الجنسين لدى ورود تلك الإشارات ليس فقط في متن التقرير، بل في الاستنتاجات والتوصيات أيضاً. ويكون التركيز في القرارات على قضايا المساواة بين الجنسين أقوى حين يشار إليها في فقرات الديباجة وفي المنطوق على حد سواء وحين تتضمن تلك القرارات إجراءات أو توصيات محددة لمعالجة المسألة المتناولة. ولقد اقتصر هذا التقييم على وثائق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، للحفاظ على إمكانية المقارنة بالنتائج السابقة.

٢٧ - وقد درست التقارير السابقة في هذه السلسلة ما إذا كانت الكلمات الرئيسية موجودة في المتن و/أو في استنتاجات التقارير وتوصياتها. ويعدّل هذا التقرير هذه المنهجية لمراعاة أن عدداً كبيراً من تقارير الأمين العام السنوية التي تتضمن منظوراً جنسانياً لا تحتوي عادة على فرع منفصل بشأن استنتاجات و/أو توصيات. وهذه التقارير تكون عادة تقارير سنوية قد تتباين من حيث المضمون ولكنها قد تتضمن وثائق متعلقة بالميزانية (مثلا، بخصوص بعثات حفظ السلام، وتقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/69/593)، أو التقارير المتعلقة بحالة الاتفاقيات[٧]. ولما كانت هذه التقارير قد تتضمن إشارات إلى المساواة بين الجنسين في جميع أجزائها ولكنها لا تتضمن فرعا عن استنتاجات و/أو توصيات، فإن نظام التجميع والتقييم السابق لم يكن يراعي بدرجة كافية قوة المنظور الجنساني، وتلك القوة لا يمكن أن يحددها موقع الإشارات بل يحددها مدى تغطيتها ونوعيتها. ولذا، أُدرجت فئة إضافية فيما يتعلق بتلك التقارير لكي

(٧) من بين الأمثلة الأخرى التقارير المتعلقة بميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/69/805)، والتقرير المتعلق بمتابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال (A/69/258)، والتقرير المتعلق بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/69/781).

تعبّر بدقة أكبر عن كيفية تناول القضايا الجنسانية في جميع أنواع تقارير الأمين العام[٨]. وهذه المسالة سيجري مزيد من التناول لها في الفرع التالي.

٢٨ - ويبين تحليل لموقع الإشارات ذات الصلة في تقارير الأمين العام أن ما يقرب من ثلث التقارير لا تولي قضايا المساواة بين الجنسين إلا اهتماماً عابراً (انظر الشكلين السابع والثامن). فالتقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا التي قُدمت إلى الجمعية العامة كان ٣٣ في المائة منها فقط يتضمن إشارات إلى قضية المساواة بين الجنسين في المتن وفي الاستنتاجات و/أو التوصيات على حد سواء. وهذا يمثل تحسنا مقارنة بالدورة السابقة، التي كان عدد التقارير فيها التي تتضمن إشارات في المتن فقط أقل (وهو انخفاض بمقدار ١٣ نقطة مئوية)، بينما زاد عدد التقارير التي تتضمن إشارات في المتن وفي الاستنتاجات و/أو التوصيات على حد سواء بمقدار ٧ نقاط مئوية. ومن التقارير التي تضمنت منظوراً جنسانياً المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كانت نسبة قدرها ١١ في المائة تتضمن إشارات في المتن فقط، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٢٠ نقطة مئوية، بينما تضمنت نسبة قدرها ٥٦ في المائة إشارات في المتن وفي الاستنتاجات و/أو التوصيات على حد سواء، وهو ما يمثل زيادة في الفئة الأخيرة قدرها ٢٦ في المائة.

٢٩ - ومن القرارات الثلاثة والتسعين التي تتضمن منظوراً جنسانياً التي اتخذتها الجمعية العامة أثناء الدورة التاسعة والستين، صُنِّف ٢٥ قراراً في فئة القرارات ذات التركيز الشديد على قضايا المساواة بين الجنسين[٩]. ومن هذه القرارات كان ٢١ قراراً يتضمن إشارات صريحة إلى تقرير مقابل[١٠]؛ وتتضمن نسبة قدرها ٨١ من التقارير المقابلة إشارات إلى القضايا الجنسانية لا في المتن فقط بل أيضا في الاستنتاجات و/أو التوصيات. وتشير هذه الأرقام إلى وجود ارتباط شديد بين القضايا الجنسانية في استنتاجات و/أو توصيات التقارير والعبارات ذات الصلة الواردة في منطوق القرارات المقابلة.

٣٠ - وتؤكد النتائج المذكورة أعلاه أنه رغم التقدم المحرز في إيلاء اهتمام منهجي لقضايا المساواة بين الجنسين في التقارير، من اللازم أن تبذل الإدارات المقدِمة للتقارير مزيداً من الجهود لإدراج منظور جنساني في التوصيات السياساتية التي يقدمها الأمين العام إلى الهيئات الحكومية الدولية. ومن الممكن تسريع وتيرة هذه التحسينات بأن تطلب الجمعية العامة ويطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي صراحة إدراج هذه المعلومات في التقارير التي تقدم إليهما، لا سيما في الاستنتاجات والتوصيات.

---

(٨) توصف هذه الفئة في الشكلين السابع والثامن بأنها ''في متن التقرير (لا توجد استنتاجات/توصيات)''.

(٩) انظر الفقرة ٣٣.

(١٠) مثلا، في الفقرة ١ من القرار ٢٣٦/٦٩، نجد أن الجمعية ''تحيط علما بتقرير الأمين العام [A/69/156]''.

الشكل السابع

موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة

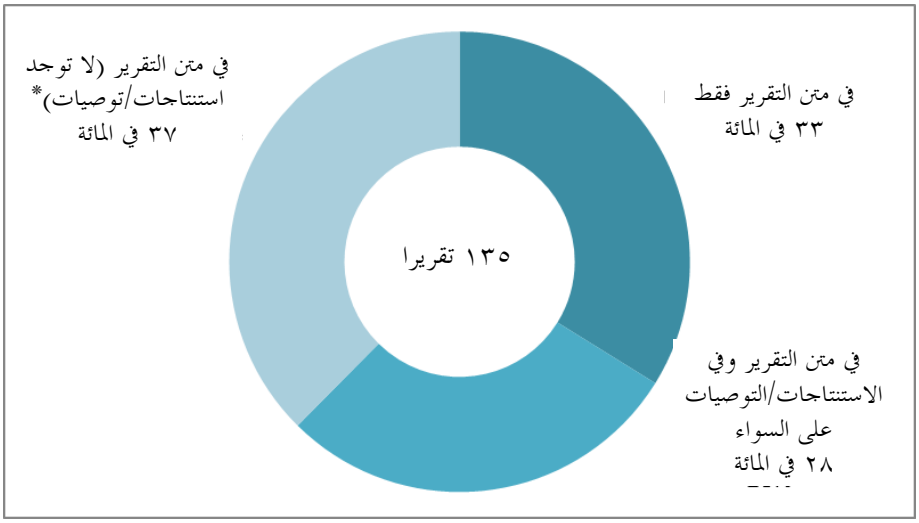

* من تقارير الأمين العام التي تتضمن منظوراً جنسانياً المقدمة إلى الجمعية العامة وعددها ١٣٥ تقريراً لم يتضمن ٥٠ تقريراً (٣٧ في المائة) فرعا عن استنتاجات و/أو توصيات.

ملاحظة: من بين ١٣٥ تقريراً تتضمن منظوراً جنسانياً قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة، تضمَّن تقريران (١,٥ في المائة) إشارات في فرع الاستنتاجات و/أو التوصيات فقط.

الشكل الثامن

موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

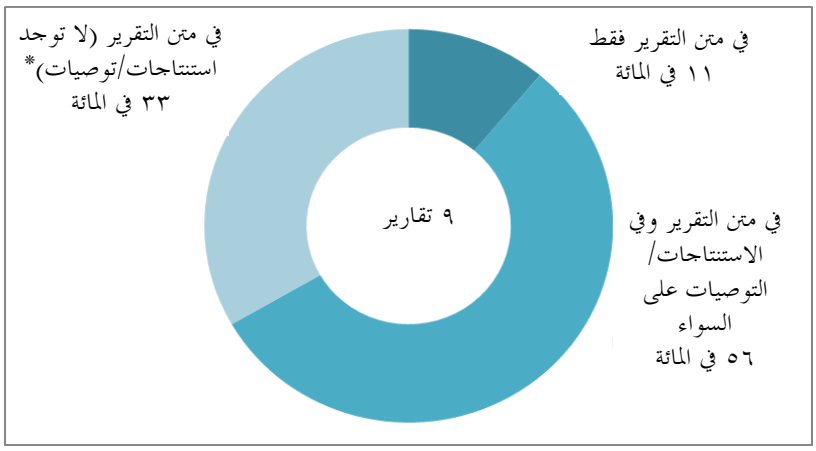

* من بين التقارير التسعة التي قدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتتضمن منظوراً جنسانياً لم تكن خمسة تقارير (٥٣ في المائة) تتضمن فرعاً عن استنتاجات و/أو توصيات (انظر الفقرة ٢٧).

٣١ - وقد كشف تحليل موقع الإشارات الجنسانية في قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تلك الإشارات كانت على الأرجح مدرجة في ديباجة تلك القرارات ومنطوقها على السواء (انظر الشكلين التاسع والعاشر). والسيناريو الثاني الأكثر ترجيحاً هو إدراج منظور جنساني في المنطوق فقط، دون الإشارة إلى القضايا الجنسانية في الديباجة. ولقد أدرج عدد قليل من القرارات منظوراً جنسانياً في الديباجة فقط. وتتسق هذه النتائج مع نتائج السنوات الماضية.

الشكل التاسع

موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في قرارات الجمعية العامة

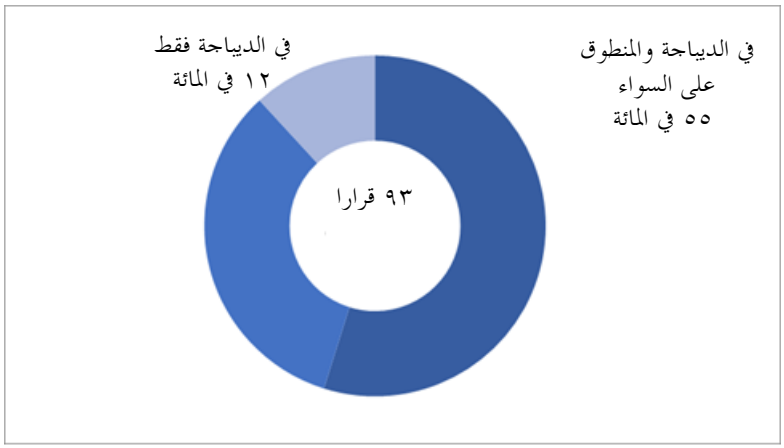

الشكل العاشر

موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

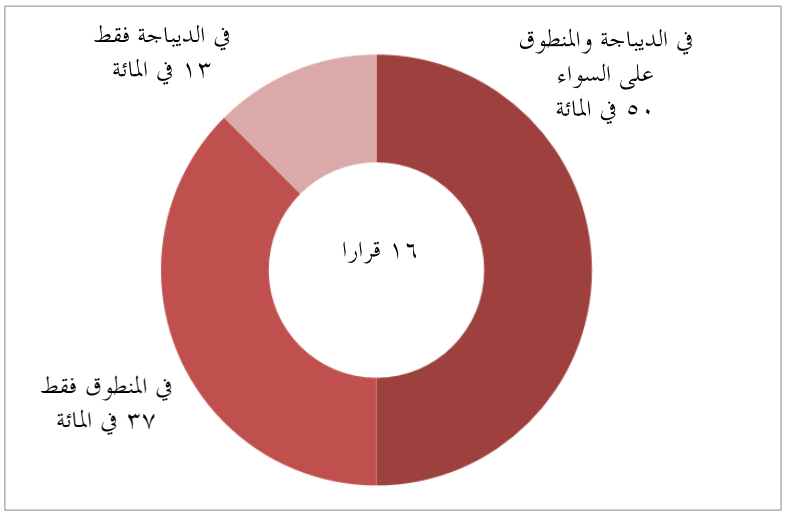

٢ - التقييم النوعي

المنهجية

٣٢ - على الرغم من كون المنظورات الجنسانية قد ترد في فروع أو أجزاء رئيسية من أي تقرير أو قرار، فإن أثرها يتوقف على قوة التحليل واللغة المستخدمة فيها. ولتقييم تلك القوة، استُعرضت تقارير الأمين العام والقرارات حسب متغيرين نوعيين هما: ''تغطية'' قضايا المساواة بين الجنسين و ''نوعية'' مناقشة المساواة بين الجنسين

٣٣ - وقد اعتُبرت التغطية عالية في التقارير التي تضمنت فرعاً مخصصاً لقضايا المساواة بين الجنسين، علاوة على إشارات عديدة إليها في بقية التقرير. واعتُبر وجود إشارة واحدة أو وجود عدد قليل من الإشارات المقتضبة تغطية منخفضة. أما التغطية المتوسطة فتقع في منزلة بين المنزلتين. وقد وصف التحليل النوعي التقارير التي تضمنت إشارات عابرة مثل ''بمن فيهم النساء'' بأنها منخفضة النوعية، أما التقارير التي قدمت حقائق دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب الجنس و/أو تحليلاً جنسانياً، فقد تراوحت نوعيتها من متوسطة إلى عالية. والتقييم النوعي لمثل هذه التقارير هو خطوة هامة نحو التمييز بين الإشارات العابرة إلى المصطلحات الجنسانية والتحليل الأكثر دقة لقضايا المساواة بين الجنسين.

٣٤ - فعلى سبيل المثال، رئي أن التقرير المتعلق بميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/69/785) ذو نوعية عالية لأنه حدد أنشطة البعثة لمساعدة حكومة هايتي في المجالات الجنسانية، بما في ذلك تحسين التوازن بين الجنسين في صفوف أفراد الشرطة الهايتية، وتناول شواغل المرأة في المقررات المتعلقة بالسياسات، وتعزيز الاستجابة والحماية من العنف الجنسي والجنساني؛ وناقش تقديم المساعدة التقنية لوزارة شؤون المرأة ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية؛ وتضمّن تقديم الدعم لأمن المرأة الاقتصادي[(١١)].

٣٥ - وثمة مثال آخر لوثيقة رئي أنها ذات نوعية عالية هو تقرير الأمين العام عن تحقيق هدف وغايات العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (A/69/271). فقد سلّط التقرير الضوء على التمييز المتعدد الأشكال الذي تواجهه نساء الشعوب الأصلية كنساء، وكنساء شعوب أصلية، وكنساء فقيرات. ويناقش التقرير أيضا التقدم المحرز في اعتماد سياسات وبرامج ومشاريع وميزانيات هادفة من أجل تنمية الشعوب الأصلية، ومشاريع وميزانيات

(١١) يندرج هذا التقرير في فئة ''في المتن فقط (عدم وجود استنتاجات/توصيات)'' على النحو الذي وردت مناقشته في الفقرة ٢٧.

هادفة من أجل تنمية الشعوب الأصلية، بما يشمل معايير قياس ملموسة، مع التشديد بوجه خاص على النساء والأطفال والشباب الذين ينتمون إلى الشعوب الأصلية، وهو ما يمثل أحد أهداف برنامج العمل للعقد.

٣٦ - وحُلِّلت القرارات حسب متغير واحد فقط وصُنفت بأنها منخفضة أو متوسطة أو عالية التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين. واعتُبرت القرارات التي تضمنت إشارة عابرة واحدة أنها تعكس تركيزاً منخفضاً. واعتبرت القرارات عالية التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين في حالة تكرار كلمة رئيسية في أكثر من فقرة واحدة منها و/أو إذا اشتملت على نص معين بشأن وضع واحتياجات النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان.

٣٧ - ومن الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٦٩ المتعلق بتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، الذي يتضمن إشارات إلى المنظورات الجنسانية في العديد من فقراته. ففي الديباجة مثلاً، لاحظت الجمعية التركيز خلال فترة السنتين الأولية من عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع على توفير الطاقة من أجل المرأة، والطفل، والصحة. وفي فقرتين من فقرات المنطوق أهابت الجمعية بالحكومات أن تشجع مشاركة البناء مشاركة كاملة وفعالة ومتساوية وتوليها زمام القيادة في تصميم وتطبيق سياسات الطاقة وأن تعمم مراعاة المنظور الجنساني في تلك السياسات (انظر القرار ٢٢٥/٦٩، الفقرة ١٥)، وأن تكفل استفادة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل من الطاقة الجديدة والمتجددة والمستدامة واستخدامها لهذا النوع من الطاقة من أجل النهوض بتمكين المرأة اقتصاديا، بما في ذلك فرص العمل وغير ذلك من الفرص المدرّة للدخل (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

تقارير الأمين العام

٣٨ - يعرض الشكل الحادي عشر الوارد أدناه توزيع تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة حسب متغيرين هما التغطية والنوعية. ويبين توزيع التقارير حسب المحورين أن التقارير تباينت على نطاق واسع من حيث تغطية قضايا المساواة بين الجنسين ومن حيث خصائص إدراجها. وكان هناك اتجاه نحو وجود ارتباط عام بين التغطية والنوعية: فالتقارير التي تكرس مساحة صغيرة لقضايا المساواة بين الجنسين من المرجح أيضا أن تتضمن إشارات سطحية، في حين تقدم التقارير ذات التغطية الواسعة معلومات أدق وتحليلاً أعمق. وكما كان الحال في الدورتين السابعة والستين والثامنة والستين، كانت هناك تقارير ذات تغطية ونوعية منخفضتين (٥٠ من أصل ١٣٥ تقريراً) أكثر مما كانت هناك تقارير ذات تغطية ونوعية عاليتين (٢٨ من أصل ١٣٥ تقريراً).

٣٩ - وقد زادت النسبة المئوية للتقارير المصنفة بأنها عالية/عالية أو متوسطة/عالية أو عالية/متوسطة من ٣٤ في المائة خلال الدورة الثامنة والستين إلى ٣٧ في المائة خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وفي الوقت ذاته، ظلت النسبة المئوية للتقارير المصنفة بأنها منخفضة/منخفضة ومتوسطة/منخفضة ومنخفضة/متوسطة كما كانت في الدورات السابقة، أي ٤٧ في المائة، بينما انخفضت النسبة المئوية للتقارير المصنفة في خانة المتوسطة (متوسطة/متوسطة) عن ١٩ في المائة في الدورة الثامنة والستين إلى ١٦ في المائة في الدورة التاسعة والستين.

الشكل الحادي عشر

تغطية الإشارات إلى قضايا المساواة بين الجنسين في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة ونوعية تلك الإشارات، حسب تكرارها

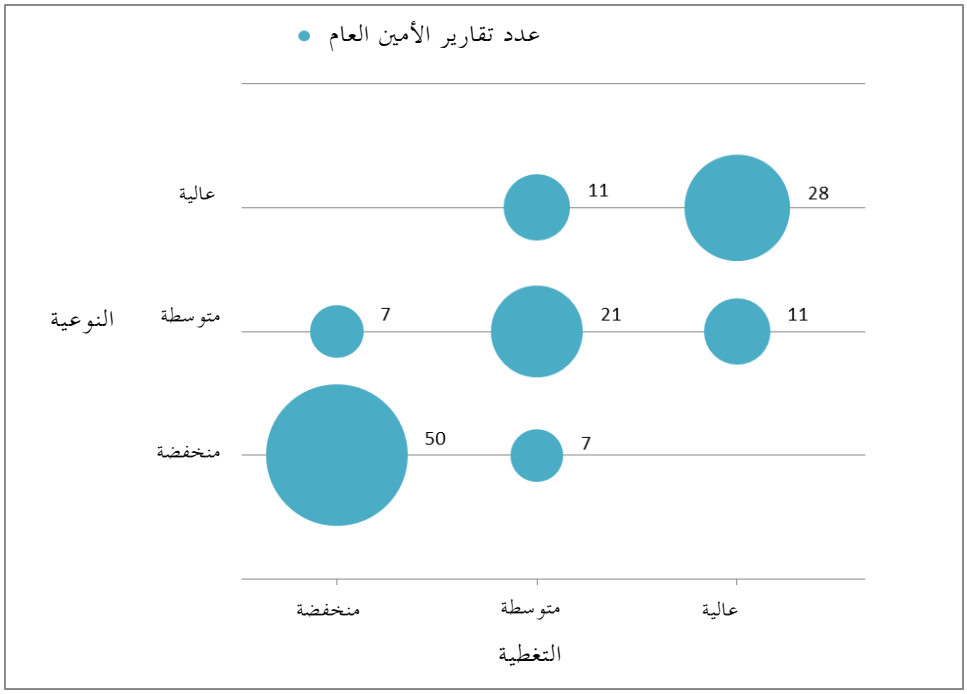

٤٠ - وقد جرى تقييم قوة المنظور الجنساني في تقارير الأمين العام التي لا تتضمن فرعاً منفصلاً عن استنتاجات و/أو توصيات باستخدام اختبار التغطية والنوعية. ومن التقارير الخمسين المندرجة في هذه الفئة، كان تقييم ٣٦ في المائة أنها عالية/عالية أو متوسطة/عالية أو

عالية/متوسطة، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار ١٠ نقاط مئوية عن الدورة الثامنة والستين[١٢]. وكانت النسبة المئوية للتقارير التي كانت تقييمها هو منخفضة/منخفضة أو متوسطة/منخفضة أو منخفضة/متوسطة هي ٤٠ في المائة، مما يمثل انخفاضاً بمقدار ٨ نقاط مئوية عن الدورة السابقة، في حين زادت السنبة المئوية للتقارير في خانة المتوسطة (متوسطة/متوسطة) من ٦ في المائة في الدورة الثامنة والستين إلى ٢٤ في المائة في الدورة التاسعة والستين. وهذا التحليل لم يجر فيما يتعلق بالتقارير المقابلة التي قدمها الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأن حجم العينة كان أصغر من أن يحتمل المقارنة[١٣].

القرارات

٤١ - من قرارات الجمعية العامة التي تضمنت منظوراً جنسانياً، وعددها ٩٣ كان ٤٥ قراراً (٤٨ في المائة) يركز تركيزاً عالياً أو متوسطاً على قضايا المساواة بين الجنسين (انظر الشكل الثاني عشر). وهذا يعني أن الكلمات الرئيسية التي تشير إلى منظور جنساني وردت في أكثر من فقرة و/أو وردت صياغة معيّنة عن وضع واحتياجات وفرص النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما كانت الكلمات الرئيسية في القرارات التي كان تركيزها عالياً أو متوسطاً موجودة في المنطوق، بحيث كانت تدعو إلى اتخاذ اجراءات معينة.

(١٢) لإيجاد أساس للمقارنة، حللت البيانات ذات الصلة من عام ٢٠١٣ باستخدام المنهجية الجديدة.

(١٣) في عام ٢٠١٣، قدمت خمس تقارير من هذا القبيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بينما قدمت ثلاثة تقارير من هذا القبيل في عام ٢٠١٤.

الشكل الثاني عشر
مدى التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين في قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً

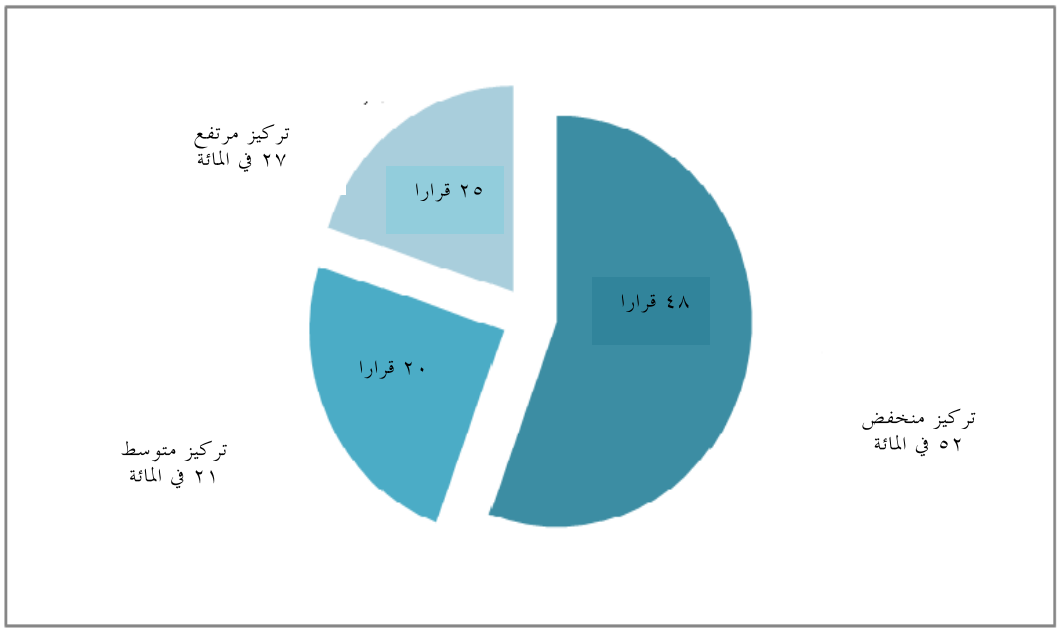

٤٢ - ويُظهر تحليل مدى التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين في قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً حدوث زيادة في النسبة المئوية للقرارات المنخفضة التركيز مقارنة بالدورة السابعة والستين بينما انخفضت النسبة المئوية للقرارات المتوسطة والعالية التركيز.

٤٣ - وعالجت القرارات قضايا المساواة بين الجنسين بطرائق مختلفة، كان من بينها توجيه دعوات عامة لإدراج منظور جنساني في المجال الذي يكون قيد النظر؛ والإقرار بأن النساء والفتيات قد تكون هشاشة أوضاعهن أكبر من هشاشة أوضاع الرجال والفتيان؛ والاعتراف بالمساواة بين الجنسين بوصفها هدفا في حد ذاتها ووسيلة للتقدم نحو تحقيق الأهداف المتوخاة من الموضوع الذي يكون قيد النظر. ودعت القرارات إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل في المجال الذي يكون قيد النظر، وإلى تمكين النساء والفتيات، بما في ذلك تمكينهن اقتصاديا، وإلى التصدي للتمييز والعنف ضدهن. ووجهت أيضا دعوات للعمل على كفالة حصول النساء والفتيات على الموارد والدعم والخدمات، ولوضع سياسات و/أو برامج مراعية للمنظور الجنساني أو مراعية للاعتبارات

الجنسانية أو تعكس منظوراً جنسانياً. ويدعو بعض القرارات إلى جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس ومعلومات جنسانية.

٤٤ - وتضمّن الكثير من القرارات ذات التركيز المتوسط والعالي على القضايا الجنسانية فقرات تقر بمساهمة النساء والفتيات وبحالتهن بالتحديد و/أو فقرات تحتوي على مقترحات عمل لإنفاذ حقوقهن وتلبية احتياجاتهن. فعلى سبيل المثال، كررت الجمعية العامة في قرارها ١٧٧/٦٩ بشأن الحق في الغذاء الإعراب عن قلقها لأن النساء والفتيات يتعرضن أكثر من غيرهن للجوع وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي والفقر، وهو ما يعزى جزئياً إلى انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز على أساس نوع الجنس؛ وشجعت جميع الدول على اتخاذ إجراءات للتصدي لانعدام المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة؛ وشددت على ضرورة تمكين المرأة وتعزيز دورها في عملية صنع القرار؛ وشجعت هيئات الأمم المتحدة وآلياتها المعنية على مواصلة إدماج منظور جنساني في سياساتها وبرامجها وأنشطتها ذات الصلة. وثمة مثال آخر هو القرار ٢٠٤/٦٩ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، الذي سلمت فيه الجمعية بأهمية الاستثمار في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بجعلها ميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها وأكدت ضرورة تمكين النساء والفتيات، لا سيما في البلدان النامية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والزراعة وتوفير مياه الشرب النقية والطاقة والخدمات العامة، لتمكين صاحبات المشاريع من الحصول على الخدمات وتنمية أعمالهن وتطوير ابتكارات جديدة، ولتعزيز قدرة المرأة على الحصول على الوظائف ذات القيمة المضافة، وكذلك مشاركتها الاقتصادية والمدنية والسياسية. ويرد تركيز عالٍ في القرار ٢٧٠/٦٩ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية الفرنكوفونية، لأن الجمعية لاحظت فيه مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية في مجال حقوق الإنسان وفي تعزيز المساواة بين الجنسين وسلمت بضرورة تعزيز المشاركة الكاملة للنساء والشباب في آليات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها من خلال مشاركتهم في عمليات التفاوض واتفاقات السلام.

دال - عوامل النجاح في إدماج منظور جنساني في نتائج الهيئات الحكومية الدولية

٤٥ - إن أكثر من ثلث قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظوراً جنسانياً كانت قد صاغت مشاريعها أصلاً اللجان الفنية، ومن بينها لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة وضع المرأة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وهذا يؤكد الأهمية البالغة لعمل اللجان الفنية ويؤمل أن يوفر

الحوار مع اللجان الفنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الذي نظمته لجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٥ وأداره رئيس المجلس، مزيداً من الزخم لاستمرار إيلاء اهتمام للمنظورات الجنسانية في عمل اللجنة (http://www.unwomen.org/en/csw/csw59-2015/official-meetings#panel8).

٤٦ - والانخفاض غير المتوقع في حصة القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً التي اتخذها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، ولا سيما الانخفاض في عدد تلك القرارات التي اتخذها اللجنتان الثانية والثالثة، ربما كان يرجع جزئياً إلى أن العديد من القرارات الموضوعية التي اتخذها اللجنة الثانية وكانت تتضمن في السابق منظورات جنسانية قد اتخذت بوصفها قرارات إجرائية لا تتضمن منظوراً جنسانياً في الدورة التاسعة والستين[١٤]؛ وتلك القرارات كانت تتعلق بالتنمية المستدامة وتمويل التنمية، وهما مسألتان كانتا قيد النظر في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة. وإذا لم تحتسب القرارات الإجرائية لأصبح الانخفاض في عدد القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً التي اتخذت في اللجنة الثانية من الدورة الثامنة والستين إلى الدورة التاسعة والستين هو من ٦٦ في المائة إلى ٥٣ في المائة، بدلاً من ٤٤ في المائة. وهذا يؤكد الخبرة السابقة الممتثلة في أن القرارات الإجرائية تتيح فرصاً محدودة جداً للتعبير عن منظورات جنسانية. وينبغي توقُّع أن تعاود كلتا اللجنتين اهتمامهما المعتاد بالقضايا الجنسانية في الدورة الحالية للجمعية.

ثالثاً - إدماج منظور جنساني في العمليات الحكومية الدولية: مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٤٧ - لقد بلغت استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتوجيهات والطلبات والتوقعات الجديدة والموسعة من الدول الأعضاء لتقديم الدعم للعمليات الحكومية الدولية المعيارية مستويات غير مسبوقة (انظر E/CN.6/2015/2). وتوافر قدرة كافية على تقديم هذا الدعم الموضوعي هو أمر ذو أهمية خاصة في وقت تمهد فيه العمليات الحكومية الدولية العالمية الرئيسية لخطة تحولية شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تفضي إلى تعجيل عملية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٤٨ - وقد قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعماً موضوعياً للجنة وضع المرأة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، ومجلس الأمن وتفاعلت أيضا مع عمليات

(١٤) كانت هذه هي القرارات ٢٠٥/٦٩ و ٢٠٦/٦٩ و ٢٠٨/٦٩ و ٢٢٠/٦٩ و ٢٣٠/٦٩ و ٢٤٠/٦٩.

حكومية دولية أخرى لتعزيز إدماج القضايا الجنسانية في نتائجها. وزاد نطاق هذا العمل أضعافاً مضاعفة، وفي حالات كثيرة يُستخدم تمويل من خارج الميزانية لتنفيذ مهام هيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلقة بتقديم الدعم المعياري. وهذا دفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التسليم بأهمية تعزيز قدرة الهيئة، بما في ذلك من خلال توفير التمويل الكافي لها، للوفاء بولاياتها المتعلقة بتقديم الدعم المعياري والتنسيق والوظائف التنفيذية (انظر قرار المجلس ١٢/٢٠١٥).

٤٩ - وظلت لجنة وضع المرأة محور تركيز رئيسي للدعم المعياري المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكان تقديم المساعدة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لآخر دورتين للجنة، الذي شمل قاعدة المعرفة والأدلة، والتوعية وبناء التحالفات، فضلاً عن القيادة وتقديم دعم الخبراء والدعم التقني أثناء الدورتين، فعالاً في تأمين التوصل إلى نتائج ناجحة. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ أنشطة تحضيرية شاملة حشدت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والخبراء الأكاديميين، وشملت عقد اجتماعات أفرقة خبراء، ومنتدى عالمي لأصحاب المصلحة، وأعداد غير مسبوقة من المشاورات الإقليمية والاجتماعات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي، ومشاورات المجتمع المدني. وقد استجابت هذه الأنشطة لطلبات ذات صلة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة ويسرت الدعوة القوية في الإعلان السياسي الصادر عن اللجنة إلى التنفيذ الكامل والفعال والعاجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، من خلال ست استراتيجيات رئيسية. وسلمت الدول الأعضاء بالدور الهام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ودعت الهيئة إلى مواصلة دعم التنفيذ (انظر E/2015/27). وفي إجراء منفصل (قرار المجلس ٦/٢٠١٥)، أكدت الدول الأعضاء أن اللجنة ستساهم أيضا في متابعة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر أن يعتمدها مؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وذلك لتعجيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللجنة في هذا الجهد دعماً كاملاً.

٥٠ - وقد وسعت الهيئة أيضاً إلى حد كبير نطاق دعمها المعياري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي كان فعالاً في استحثاث إحراز منظومة الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في الأداء بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال استخدام خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. والمرحلة القادمة من التحسينات ستتوقف على قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم التنفيذ، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتتبع والإبلاغ. وقد استجابت الهيئة أيضا لتزايد توقعات تقديمها مدخلات بشأن المساواة بين الجنسين في الهيكل

الجديد لأجزاء المجلس بتفاعلها مع منتدى الشباب التابع للمجلس، وكل من الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية، والجزء المتعلق بالإدماج، والجزء الرفيع المستوى. وللمضي قدماً، ستسعى الهيئة إلى الاستجابة لطلبات تقديم مساهمات أكثر انتظاماً في عمل المجلس ولطلبات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يجتمع برعاية المجلس وذلك لكفالة التعميم العاجل والفعال للمنظور الجنساني في جميع ولايات هذه الهيئات.

٥١ - وأثناء السنوات الثلاث الأخيرة، ولا سيما أثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير، استجابت هيئة الأمم المتحدة للمرأة استجابة نشطة لضرورة كفالة أن تسفر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتمويل الجديد للإطار الإنمائي، والاتفاق المتعلق بالمناخ، التي من المقرر اعتمادها جميعاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عن مكاسب لا رجعة عنها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان للنساء والفتيات. فوجود إطار معياري عالمي معزز من هذا القبيل هو أمر محوري لضمان حدوث تغيير ملموس في حياة النساء والفتيات في كل مكان، لا سيما بالنظر إلى أن الدول الأعضاء أقرت بأن ما من بلد قد حقق المساواة للنساء والفتيات. وقد امتثلت مشاركة الهيئة لتوقعات الدول الأعضاء، على النحو الذي انعكس في قرارات الجمعية العامة التي رحبت فيها الجمعية بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بإعطاء صوت قوي للنساء والفتيات على جميع المستويات (ومن هذه القرارات مثلاً القراران ١٤٠/٦٨ و ١٥١/٦٩، اللذان حثت فيهما الجمعية أيضا الدول الأعضاء على زيادة تمويل ميزانية هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥٢ - وتضمنت الرسائل الرئيسية والمبادئ العامة عن الصلات بين تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وإلحاحية تقديم تمويل تحولي لإنهاء انعدام المساواة بين الجنسين، المدعومة بتحليل وبيانات وأدلة، زيادة الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمليات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبشأن تمويل التنمية. وتشاركت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب مصلحة آخرين، مما أتاح فرصاً لتبادل الآراء وتقاسم الخبرات وتعزيز الدعم وتوافق الآراء فيما يتعلق بخطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعطى أولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وقد دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إدراج هدف قوي وشامل في الخطة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، ينطوي على غايات تتناول العقبات الهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وإلى إدماج المنظورات الجنسانية في الإطار كله، بما في ذلك من خلال غايات ذات طابع جنساني محدد؛ وإلى

انعكاس منظورات المساواة بين الجنسين في جميع عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أي في الإعلان والأهداف والغايات، وسُبُل التنفيذ، والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض.

٥٣ - وبالنظر إلى أن نقص التمويل لقضية المساواة بين الجنسين قد اعترفت به فعلاً الدول الأعضاء في لجنة وضع المرأة وتعهدت باتخاذ إجراءات لسد الفجوة بين الجنسين (انظر الإعلان السياسي الوارد في الوثيقة E/2015/27)، فقد دعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى توفير تمويل جديد وإضافي، من جميع المصادر، لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. والنهج الذي تناصره الهيئة ويتمثل في توفير تمويل تحولي لتحقيق المساواة بين الجنسين ينعكس في خطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، والذي اتفقت فيه الدول الأعضاء على جملة أمور من بينها أن تكفل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (الفقرة ١)؛ وأكدت من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان المتعلقة بهن هي أمور جوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام الشامل والعادل والتنمية المستدامة (الفقرة ٦)؛ ووافقت على استثمارات وإجراءات تحولية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات على جميع المستويات، وتولي المرأة زمام القيادة وحصولها على الموارد الاقتصادية (الفقرات ٦ و ٢١ و ٤١، بين فقرات أخرى). وستعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم متابعة هذه الالتزامات وتنفيذها.

٥٤ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعمها لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتفاعلها معه على نطاق واسع. وقد بلغ هذا التفاعل الآن منعطفاً بالغ الأهمية. فاستناداً إلى التقدم الذي تحقق خلال السنوات الأربع الماضية، وكان آخر مظاهره هو المقرر CP.20/18 بشأن برنامج عمل ليما المتعلق بنوع الجنس، انبثقت مطالبات جديدة باستحداث أدوات ملموسة لتيسير تنفيذ سياسة وإجراءات مناخية مراعية للمنظور الجنساني، وتعمل هيئة الأمم المتحدة عن كثب مع أمانة الاتفاقية وغيرها من الشركاء في محاولة للامتثال لهذه التوقعات. والأهم أن الأطراف في المعاهدة يجب عليهم الآن أن يدعموا التزامهم بالمساواة بين الجنسين دعماً راسخاً في الاتفاق الجديد المتعلق بالمناخ الذي من المقرر التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين في الأعمال المفضية إلى انعقاد المؤتمر، استجابة لتزايد الطلب على الخبرة الفنية والتقنية لدعم إدماج المنظورات الجنسانية في جميع أجزاء الاتفاق المتعلق بالمناخ. وستعقد

الهيئة اجتماعاً لأصحاب المصلحة لتبادل الرسائل الرئيسية وبناء تحالفات استراتيجية مع مناصري ودعاة قضية المساواة بين الجنسين. وتمثل هذه الاجتماعات فرصاً لا يمكن تفويتها.

٥٥ - وقد حدث توسّع أيضا في المطالبات المتعلقة بوظيفة الدعم المعياري التي تؤديها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالات أخرى، بما في ذلك فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ويوفر استعراض قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد انقضاء ١٥ عاماً عليه الأساس لتقييم منهجي للثغرات والتحديات، والدروس المستفادة، والممارسات الجيدة، ينبغي أن يفضي إلى تحسين المتابعة والتنفيذ. وزيادة مساهمة الهيئة في الشؤون الإنسانية، ومساهمتها في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث ومتابعته وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني ولمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقدهما في عام ٢٠١٦، هي بعض المجالات التي يتطلب فيها الاهتمام المنهجي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً معيارياً.

٥٦ - ولما كان سياق ما بعد عام ٢٠١٥ يتيح فرصاً غير مسبوقة لتعجيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، فإن آمالاً كبيرة معقودة على تولي هيئة الأمم المتحدة للمرأة زمام القيادة في المساعدة على كفالة ترجمة الالتزامات إلى اجراءات ملموسة من أجل النساء والفتيات. وهذا تصاحبه متطلبات موضوعية تتمثل في أن تدعم الهيئة عمليات الاستعراض والمتابعة والتنفيذ وأن تتفاعل مع جميع المنتديات والمنابر الحكومية الدولية ذات الصلة على الصعيد العالمي لكفالة تركيز الاهتمام على المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وإضافة إلى ذلك تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منظومة الأمم المتحدة كلها على كفالة جاهزية المنظومة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذها للخطة الجديدة على الصعيد الوطني على نحو مراع للمنظور الجنساني ومراع للاعتبارات الجنسانية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٧ - لقد واصلت الهيئات الحكومية الدولية التعبير عن المنظورات الجنسانية في عملها. غير أن التقدم المحرز يظل متفاوتاً في الهيئات المختلفة. فبينما زادت النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واتخذتها لجانه الفنية، لم يكن هذا هو الوضع فيما يتعلق بالجمعية العامة. فحتى عندما تعبِّر قراراتها عن القضايا الجنسانية، كثيراً ما تظل الإشارات إلى تلك القضايا مقتضبة ونادراً ما تنعكس في بعض مجالات العمل، ولا سيما في القرارات التي تتناول نزع السلاح وما يتصل به من مسائل الأمن الدولي، والمسائل السياسية، والمسائل القانونية الدولية، ومنع

الجريمة والعدالة الجنائية، والمخدرات. ونادراً أيضا ما تعكس القرارات الإجرائية المنظورات الجنسانية. ولذا، تلزم جهود جديدة وإضافية لإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين كقضية شاملة في جميع المجالات التي هي قيد النظر.

٥٨ - وتقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة التي عكست منظوراً جنسانياً كان يرد فيها تحليل جنساني أقوى مما حدث في الدورة السابقة، مع أن استنتاجات تلك التقارير وتوصياتها لم تدمج منظوراً جنسانياً بشكل منهجي. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى الصلة المباشرة المثبتة بين إدراج القضايا الجنسانية في استنتاجات التقارير وتوصياتها ومنطوق القرارات المقابلة.

٥٩ - وقد وسعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى حد كبير نطاق الدعم المعياري الذي تقدمه استجابة لمطالبات من الدول الأعضاء وفي محاولة لكفالة أن تسهم العمليات الحكومية الدولية الجارية ذات النطاق التاريخي إسهاماً كاملاً في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وإعمال حقوق الإنسان المتعلقة بهن بحلول عام ٢٠٣٠. وهذه الجهود تفوق بكثير الموارد المخصصة حالياً للهيئة من أجل وظائفها المتعلقة بتقديم الدعم المعياري.

٦٠ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن:

(أ) تهيب من جديد بجميع الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة أن تعمم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع المسائل التي تنظر فيها هذه الهيئات وتندرج في نطاق ولاياتها؛

(ب) تهيب بالدول أن تكفل استمرار تناول العمليات الحكومية الدولية من قبيل مؤتمرات قمة الأمم المتحدة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية وعمليات المتابعة المتعلقة بها المنظورات الجنسانية في عملياتها التحضيرية ونتائجها، وتهيب أيضا بالدول أن تكفل انعكاس المنظورات الجنسانية في الاتفاق المتعلق بالمناخ المقرر اعتماده في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفي الموئل الثالث، المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

(ج) تحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما لجانه الفنية، على تكثيف الجهود الرامية إلى ادماج المنظورات الجنسانية في جميع أعماله وفي أعمال هذه اللجان،

مع الإشارة على وجه الخصوص إلى عدم إحراز لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات تقدماً في هذا الصدد؛

(د) ترحب بالالتزام بكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والاستثمارات والإجراءات التحولية الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية وتلك الواردة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقرر اعتمادها في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتحث على تناول قضية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات باستمرار في جميع المنتديات والمنابر، ولا سيما المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(هـ) تطلب أن تتناول على نحو منهجي تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية المنظورات الجنسانية من خلال توفير بيانات مفصلة حسب الجنس والعمر وتحليل جنساني وأن تتناول الاستنتاجات والتوصيات اللازمة لاتخاذ مزيد من الإجراءات حالة واحتياجات النساء والفتيات والرجال والفتيان، وذلك لتيسير وضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(و) تعزز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تنفذ بالكامل وظيفتها المتمثلة في تقديم الدعم المعياري، وتوفير تحليل للسياسات ومعرفة وأدلة دعماً للمداولات الحكومية الدولية، ومواصلة إذكاء الوعي بفرص تعميم منظور جنساني في عمل الهيئات والعمليات الحكومية الدولية، وتقديم المساعدة التقنية، بناءً على طلب الدول الأعضاء، بشأن تعزيز المنظور الجنساني في قرارات الهيئات الحكومية الدولية ووثائقها الختامية الأخرى.